ضمان تحقيق أوجه التآزر بين سلامة الأغذية وتيسير التجارة

الرسائل الرئيسية المُوجّهة

ينبغي ألا تتعارض النظم الفعالة المعنية بسلامة الأغذية وتيسير التجارة مع بعضها البعض. ويمكن أن يفضي اتّباع عدد من النهوج في هذا المضمار إلى تعزيز تطبيق الضوابط المفروضة بشأن سلامة الأغذية وإتاحة المجال أمام زيادة سلاسة التداول التجاري المأمون في آن معاً.

تؤدي التدابير والمعايير الدولية العلمية المتعلقة بسلامة الأغذية دوراً رئيسياً في هذا الصدد، وينطبق ذلك أيضاً على مجال تبسيط الإجراءات وتوخّي الشفافية والتعاون بين الوكالات الحدودية وإصدار الشهادات الإلكترونية.

إن الإطار الدولي لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما فيها اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاقات المتعلقة بتيسير التجارة وكذلك معايير الدستور الغذائي بشأن سلامة الأغذية، تزوّد الحكومات بالدعم بواسطة قواعد التجارة والمعايير العلمية. ويستدعي هذا الأمر المشاركة في العمل وتوظيف الاستثمارات اللازمة على المستوى الوطني لكي تُصان أهميته.

يمكن الاستفادة من البرامج المعنية ببناء القدرات وتقديم المساعدة المرتبطة بالاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الذي دخل نسبياً حيّز النفاذ بالآونة الأخيرة لغرض بناء القدرات التنظيمية والإدارية لتحسين الضوابط المُطبّقة بشأن سلامة الأغذية عبر الحدود ووضع إطار أشمل لإدارة المخاطر.

المقدمة

تتحمّل الحكومات والجهات المشغّلة لقطاع إنتاج الأغذية المسؤولية عن سلامة جميع المنتجات الغذائية المتاحة للمستهلك، وهو أمر يستدعي إقامة ما يلزم من نظم لتفتيش الأغذية ومراقبتها. وعادةً ما تُطبّق التدابير المتخذة لضمان سلامة الأغذية على الأغذية المُنتجة محلّياً وعلى المستوردة منها كذلك، بما فيها المتطلبات المشترط توافرها في المنتجات وعمليات إنتاجها، فضلاً عن إجراءات مراقبتها وتفتيشها والموافقة عليها، وهي تدابير يمكن أن تؤثر بالتالي على التجارة الدولية. ولا مناص من تكبّد التكاليف عن الامتثال لهذه التدابير والإجراءات المعمول بها بشأن التحقق من الامتثال لها، والتي يمكن أن تكون باهظة بالنسبة لصغار المنتجين والمصدرين، وخصوصاً بالبلدان النامية، وتقيّد بالتالي قدرتهم على الاستفادة من الفرص التجارية المُتاحة. وعليه فإن التحدي المواجه يتمثل في ضمان وضع تدابير وضوابط فعالة بشأن سلامة الأغذية موضع التنفيذ لحماية الصحة العمومية، والعمل بالوقت نفسه على تجنب تسبّبها في تكبّد تكاليف وفرض قيود لا داعي لها على التجارة، علماً بأن التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية يجب أن "تفي بالغرض الذي نُتّخذ لأجله".

وتلقي هذه الجلسة نظرة عامة على مختلف المجالات التي يمكن فيها تحقيق أوجه التآزر بين سلامة الأغذية وتيسير التجارة. ولا يُستغنى في هذا الصدد عن طريقة اتّخاذ التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية وتنفيذها، ناهيك عن أن تطبيق المعايير الدولية المنصوص عليها في الدستور الغذائي بوصفها أساساً لاتّخاذ التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية المحلية، حيثما أمكن، يفضي إلى تلافي تكبّد التكاليف بالحالات التي يتعين فيها أن يمتثل المصدرون لمجموعات مختلفة من تلك التدابير بالبلدان المستوردة على اختلافها. وتساعد النهوج العلمية والقائمة على تقدير المخاطر في ضمان أن تبدّد التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية الشواغل الصحية تبديداً فعالاً، وأن يُستفاد بكفاءة وفعالية من الموارد المحدودة المتاحة لعمليات تفتيش الأغذية وتطبيق الضوابط المفروضة عليها. ويعدّ تبسيط الإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية ودمجها مجالاً آخر يمكن فيه تحقيق أوجه التآزر وزيادة الشفافية كذلك، كيما يتسنى للمنتجين والمتاجرين إيجاد المعلومات بسهولة عن التدابير والإجراءات المعنية بشأن سلامة الأغذية. ويمكن أن يؤدي التقدم بمبادرات عملية عبر الحدود، من قبيل التعاون فيما بين الوكالات الحدودية بوسائل منها مثلاً الاشتراك في إجراء عمليات التفتيش أو مواءمة المتطلبات المشترط توافرها في المعلومات، إلى تقليل حالات التأخير والتكاليف من دون المساس بسلامة الأغذية. كما يمكن أن تشكّل الشهادات الإلكترونية وسيلة أخرى تساعد في زيادة سلاسة التداول التجاري وتكفل بالوقت نفسه صحة الشهادات الصحية الصادرة.

وبفضل الاتفاقات التجارية التي أبرمتها منظمة التجارة العالمية والمعايير المتعلقة بسلامة الأغذية التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فقد شكل الأعضاء إطار قواعد وإرشادات لمساعدتهم على تحقيق الغرضين التوأمين المتمثلين في ضمان سلامة الأغذية وتيسير التداول التجاري المأمون. ويشترط اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أن يستند اتّخاذ التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية (وغيرها من التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية) إلى أسس علمية، ويشجّع بشدّة على تطبيق المعايير المنصوص عليها في الدستور الغذائي بوصفها أساساً لوضع اللوائح المحلية. وتصبو أحكام هذا الاتفاق إلى بلوغ هدف مؤداه ضمان ألا تفرض التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية قيوداً لا داعي لها على التجارة بطريقة تتجاوز نطاق حماية الصحة العمومية، وألا يتسبّب إنفاذها في أية حالات تأخير غير مبرّرة أو أعباء إدارية لا طائل وراءها. وينص الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة المُبرم مؤخراً على ضوابط أخرى تقلّل الإجراءات الروتينية وتحدّ من الأعباء الإدارية المُتحمّلة عبر الحدود. أمّا مرفق المعايير وتنمية التجارة الذي أسسته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بالتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والبنك الدولي، فإنه مرفق يحدّد الممارسات الجيدة وينسق أنشطة التعاون التقني لمساعدة البلدان النامية على الامتثال للمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وتستند هذه المذكرة إلى أعمال مرفق المعايير وتنمية التجارة في مجال تيسير التداول التجاري المأمون وإصدار الشهادات الإلكترونية بموجب الاتفاق المذكور.[1]

تحقيق أوجه التآزر بين مجالي سلامة الأغذية والتجارة

1. التدابير والمعايير الدولية العلمية المتعلقة بسلامة الأغذية

كيف يمكن أن يكفل المرء فعالية التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية في حماية صحة المستهلك؟ وما السبيل إلى ضمان ألا تحمّل هذه التدابير المنتجين والمصدرين عبئاً ثقيلاً يصعّب على الشركات الصغيرة الامتثال لها؟ تكمن الإجابة على هذين السؤالين في ضمان إسناد هذه التدابير إلى أساس علمي ودعمها بتقييم موضوعي للمخاطر وإتاحة خيارات مختلفة للتصدي لهذه المخاطر. وتؤدي معايير الدستور الغذائي بشأن سلامة الأغذية دوراً رئيسياً في هذا السياق؛ وهي مبنية على تقييمات علمية للمخاطر ومُعتمدة من الدول الأعضاء. وتفضي الحالات التي توائم فيها الحكومات تدابيرها المتعلقة بسلامة الأغذية مع معايير الدستور الغذائي، مثل المستويات القصوى لمخلفات مبيدات الحشرات، إلى ضمان حماية سلامة الأغذية بمستوى عالٍ، والعمل في آن معاً على تقليل القيود المفروضة على التجارة إلى أدنى حد.

[1] تُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.standardsfacility.org/facilitating-safe-trade. مذكرة إعلامية عن مرفق المعايير وتنمية التجارة بعنوان «تيسير التجارة المأمونة: حماية الصحة وتقليل التكاليف التجارية المُتكبّدة في إطار اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية»، وفيلم عن «إيجاد الحلول في مجال التجارة المأمونة» وغيرها من الموارد ذات الصلة. وتُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.standardsfacility.org/SPS-eCert. معلومات عن استصدار الشهادات الإلكترونية. ومذكرة إعلامية عن مرفق المعايير وتنمية التجارة بعنوان «تيسير التجارة المأمونة: إصدار الشهادات الإلكترونية غير الورقية بموجب اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. والمزيد من المعلومات عن الموضوع.

وهذا الأمر ليس بسيطاً على الدوام، لأن العلوم آخذة في التطور وقد تستدعي تنقيح التدابير التي بدت مبرّرة ذات مرة بمجرّد توافر بيّنات علمية جديدة تثبت ذلك. ويجب أيضاً تحديث معايير الدستور الغذائي تحديثاً دورياً ضماناً لاستنادها إلى أحدث العلوم. وثمة مخاطر وشواغل جديدة بشأن سلامة الأغذية تنشأ في كل الأوقات، ويقابلها كذلك ظهور تقنيات جديدة في ميدان إنتاج الأغذية وتجهيزها. ويلزم في أغلب الأحيان أن تبتّ الجهات المنظمة في كيفية التصدي لهذه المخاطر قبل أن تتوفر بيّنات علمية كافية تؤيد إجراء تقييم شامل لها وقبل وضع معايير الدستور الغذائي. وغالباً ما يلزم اعتماد تدابير مؤقتة لمواجهة مخاطر مستجدة أو تكنولوجيات جديدة، ويمكن أن يكون إلغاء هذه التدابير أو تنقيحها صعباً مع توسّع نطاق المعارف العلمية واعتياد المستهلكين أو المنتجين على اتّباع نهوج معينة بشأنها. وتتطلب المواظبة على تحديث المعايير الدولية واللوائح المحلية أن يشارك الأعضاء في تحديثها باستمرار ويوظفوا لها ما يلزم من استثمارات.

2. تبسيط العمليات المتعلقة بسلامة الأغذية وفحص الأغذية عند الحدود

لا يُنظر إلى استعراض التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية وتبسيطها دورياً على أنهما من الممارسات التنظيمية الجيدة فحسب، بل أيضاً إلى الإجراءات المُطبّقة بشأن تقدير معدلات الامتثال لهذه التدابير وإنفاذ الامتثال لها. وقد ينطوي هذا الأمر على إلغاء إجراءات قديمة وإبطال العمل بمستندات متكرّرة تشترط تقديمها السلطات المعنية بسلامة الأغذية وغيرها من الوكالات الحدودية، أو تبسيط إدارة ما يُفرض يومياً من ضوابط على الأغذية عند نقاط الدخول والخروج على الصعيد الدولي. وفيما يلي أمثلة على تطبيقها: المرافق الأحادية النافذة لتجهيز طلبات البضائع بواسطة الإجراءات الجمركية الرسمية في نقاط الدخول والخروج على حد سواء؛ والنظم المُؤتمتة للتزوّد بالمعلومات الجمركية؛ وتنسيق إدارة إجراءات التخليص الجمركي في الحدود تجنباً لتداخل المسؤوليات المتعلقة بمراقبة سلامة الأغذية فيما بين مختلف الوكالات التنظيمية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الإجرائية المُغالى فيها التي تستتبعها هذه الازدواجية في الجهود المبذولة.

وتمثل عمليات التفتيش القائمة على إدارة المخاطر وسيلة تكفل فعالية تطبيق الضوابط المفروضة بشأن سلامة الأغذية، وتسرّع في الوقت نفسه وتيرة المتاجرة بالمنتجات القليلة الخطورة. وتركز عمليات التفتيش المتعلقة بسلامة ما يُستورد من منتجات غذائية على المنتجات العالية الخطورة وتلك المتوسطة الخطورة منها، بينما تخضع المنتجات القليلة الخطورة في أغلب الأحيان للمراقبة بمعدلات أقل، ممّا يكفل كفاءة الاستفادة من الموارد المتاحة لفرض الضوابط بشأن سلامة الأغذية ويعظّم حماية الصحة العامة ويقلّل بالوقت نفسه من حالات تأخير استيراد المنتجات القليلة الخطورة. وتبرز أهمية الفوائد المجنية من تبسيط الإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية في حالة المتاجرين على نطاق ضيّق تحديداً، لأنها تغريهم بالمرور عبر القنوات الرسمية والمراكز الحدودية، ممّا يعود بالفائدة على حماية الصحة وجني الإيرادات المالية على السواء. ويكمن التحدي المُواجه في تحديد المنتجات العالية الخطورة التي يتعيّن أن تركّز عليها عمليات التفتيش، وذلك بناءً على نوع الغذاء ومنشأه وسجل امتثال المتاجرين به للضوابط المفروضة عليه.

3. الشفافية

تُوثَّقُ التدابير والإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية في لوائح الحكومة، إلا أن الجهات المتاجرة بالأغذية في بلدان عديدة تفيد بمواجهتها لصعوبات في إيجاد المعلومات عن المتطلبات والإجراءات المُطبّقة، والرسوم المعمول بها، وأوقات الانتظار، والمتطلبات المتعلقة بالمستندات اللازمة. وقد تضطر هذه الجهات بعد ذلك إلى أن تعتمد على جهات تعرفها شخصياً للاتصال بها، مثل رابطات دوائر الصناعة المعنية والمسؤولين الحكوميين، والحصول منها على تلك المعلومات، مما يسفر عن ارتفاع تكاليف الحصول عليها. ويمكن تحسين معدلات الامتثال وتقليل تكاليف المعاملات التجارية بفضل التأكد من سهولة تزويد الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بمن فيها الجهات المنتجة وتلك المتاجرة والجهات المستهلكة، بالمعلومات عن التدابير والإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية.

ويؤمن تحسين شفافية المتطلبات والإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية سبيلاً بسيطاً نسبياً لتعزيز تصريف الشؤون وتنفيذ التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية وتيسير التجارة، وهو يشمل نشر اللوائح ذات الصلة على شبكة الإنترنت من الناحية المثالية، وإخطار الجهات المعنية صاحبة المصلحة، حسب اللزوم، بأحكام اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاقات المتعلقة بتيسير التجارة. ويمكن إيجاد المتطلبات المعنية والحصول عليها بطريقة أسهل بفضل أدوات إلكترونية، منها مكتب المساعدة العالمي لشؤون التجارة ونظام EPING الإلكتروني لتوجيه الإنذارات والإخطارات، علماً بأن مكتب المساعدة المذكور الذي يواصل مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية إعداده على قدم وساق، يوفر منفذ دخول متفرد إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة لإتاحة المجال أمام الجهات المهتمة صاحبة المصلحة للبحث في اللوائح المتعلقة بسلامة الأغذية وغيرها من اللوائح، فضلاً عن امتلاك المكتب لثروة من المعلومات الأخرى المتعلقة بالتجارة والمستندة إلى أنواع المنتجات والأسواق موضع الاهتمام المطروحة فيها. أما نظام EPING الإلكتروني لتوجيه الإنذارات والإخطارات، وهو عبارة عن ثمرة تعاون بين مركز التجارة الدولية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة التجارة العالمية، فإنه نظام يمكّن من الحصول بالوقت المناسب على المتطلبات الرسمية الجديدة المتعلقة بسلامة الأغذية وغيرها من اللوائح، ويسهل الحوار أيضاً بين القطاعين العام والخاص حول معالجة المشاكل التجارية المحتملة بمرحلة مبكرة. ولا غنى عن مواصلة إجراء هذا الحوار بين القطاعين المذكورين من أجل المواظبة على اطلاع الشركات التجارية على المتطلبات المتعلقة بسبل الوصول إلى الأسواق - بما فيها الحالات التي تطرأ فيها تغييرات على اللوائح أو الإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية - وهي حالات تُشجّع فيها السلطات الحكومية على التشاور مع أوساط العمل التجاري وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة في تحديد أفضل مسارات العمل المُتّخذة في هذا المضمار.

4. التعاون المشترك بين الوكالات

يمكن أن يقلّل الحوار بين السلطات المعنية بسلامة الأغذية وهيئة الجمارك والوكالات الأخرى المعنية بشؤون التجارة في الحدود أو خارجها إلى تقليل معدلات التنافس السلبي النتائج بين المؤسسات، ويساعد على إيجاد سبل تعاون فطنة لتيسير التجارة وتحسين النتائج المُحقّقة. ويكتسي التعاون أهمية فيما بين الوكالات العاملة على إحدى الجهات الحدودية وفيما بين البلدان المجاورة كونه يعمل على تضييق الفجوات التي تتخلّل المعلومات وعلى تلافي تداخل المتطلبات المتعلقة بالمستندات اللازمة ويوثّق عرى أوجه التآزر في تطبيق التدابير المتعلقة بسلامة الأغذية ويعزّز فعالية الاستفادة من الموارد المتاحة. وتشمل الحلول المُطبّقة في هذا المجال إلغاء ازدواجية المتطلبات المتعلقة بالمعلومات أو تنظيم ساعات العمل أو الاضطلاع بعمليات تفتيش مشتركة.

5.

تطور إصدار الشهادات الإلكترونية

يمكن أن يشكّل انعدام اليقين بشأن إصدار الشهادات المتعلقة بسلامة الأغذية وقبولها عائقاً يحول دون شمولية التداول التجاري. وأفادت نسبة قدرها ٤٣% تقريباً من المصدرين بالبلدان النامية بأن إصدار الشهادات بموجب اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية يقيّد مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع التجارة الإلكترونية (مسح مشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية بشأن المعونة لصالح التجارة، ٢٠١٧). وقد تسهم عملية إصدار الشهادات الإلكترونية بواسطة التطبيق الإلكتروني لإصدارها وتقليل الوقت المُستغرق في تجهيزها وتخليصها وتخفيض تكاليف السفر المترتبة عليها في زيادة طابع شمولية المشاركة في قطاع التجارة، وخصوصاً بالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن المُرجّح أيضاً أن تستفيد من ذلك النساء المتاجرات ممّن يواجهن حواجز معينة في إطار مزاولتهن لأنشطتهن التجارية عبر الحدود.

ويمكن أن يسهم إصدار الشهادات الإلكترونية في تحقيق الشفافية وتقليل التكاليف وحالات التأخير وفضلات الطعام، ويعمل بالوقت نفسه على تعزيز طابع السلامة والأمن في مجال إصدار الشهادات المتعلقة بسلامة الأغذية وتقليل الشهادات المزوّرة، ويعزّز بالتالي الثقة المبنية بين الشركاء التجاريين. وشرع عدد من البلدان المتقدمة وتلك النامية في اعتماد الشهادات الإلكترونية، وبناءً علي تجارب تلك البلدان، فإن هذه الشهادات يمكن أن تكون مفيدة في تحسين الكفاءة والأمن وتقليل الوقت المُستغرق في تخليص الشهادات وتخفيض تكاليف المعاملات. ورغم ذلك، فإن من الأهمية بمكان بيان النتائج التي أثبتت أيضاً أن من غير المُرجّح أن يتحقّق الانتقال بفعالية إلى مرحلة إصدار الشهادات الإلكترونية إذا كان أداء النظم الورقية المقرّر استبدالها بأخرى إلكترونية دون المستوى الأمثل؛ لان إصدارها إلكترونياً ليس حلاً شافياً ويستلزم أن تمتلك السلطات المعنية بسلامة الأغذية قدراً معيّناً من القدرات لكي يكون أداؤه فعالاً.

وتعكف الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير والمُعترف بها في اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية - المشترك بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات - على العمل في ميدان إصدار الشهادات الإلكترونية. وقامت لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم اصدار الشهادات بتشكيل فريق عامل إلكتروني لتقييم الإرشادات القائمة حالياً بشأن إصدار الشهادات الإلكترونية واستعراضها. أمّا العمل في مجالات أخرى تتعلق تحديداً بإصدار الشهادات الإلكترونية بشأن صحة النباتات، فإنه عمل أكثر تطوّراً ويتيح فرصة لتبادل العبر المُستخلصة.

الاستنتاجات: تسخير إمكانات المبادرات المقدمة حالياً في مجال بناء القدرات

إن طابع المتطلبات المتعلقة بسلامة الأغذية ينطوي على مواجهة تحديات معقدة غالباً في الامتثال لها عند الحدود وخارجها. ولا غنى عن امتلاك قدرات كافية لمراقبة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية من أجل حماية الصحة العمومية. ومن الضروري أيضاً تمكين المصدّرين في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق الأجنبية وصون قدرتهم على الوصول إليها. ويؤدي الرفض المتكرر لشحنات البضائع غير الممتثلة للمتطلبات المتعلقة بسلامة الأغذية إلى تطبيق البلدان المستوردة لضوابط أكثر صرامة بشأن فحصها وزيادة تكاليف المعاملات وتشويه السمعة وزعزعة الثقة في السلطات المختصة بالبلدان المصدّرة.

وبفضل الزخم المُولّد بفعل دخول اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة حيّز النفاذ، فقد قُدّمت بالسنوات الأخيرة مبادرات عديدة معنية ببناء القدرات ومعزّزة بموارد كبيرة لدعم تيسير التجارة بالبلدان النامية، وهي مبادرات تمحورت أساساً حول سلطات الجمارك من الناحية التقليدية، واستفادت منها تلك السلطات بشكل رئيسي، في حين تخلّفت عن ركب هذه المبادرات عملية تحديث النظم المعنية بمراقبة سلامة الأغذية (واتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية على نطاق أوسع). على أن محور التركيز هذا آخذ في التحوّل تدريجياً، وقد شرعت سلطات تنظيمية ببعض البلدان في تقديم مبادرات مختلفة و/ أو المشاركة في تقديمها بالتعاون أحياناً مع سائر السلطات الحدودية والقطاع الخاص لمواءمة الضوابط والإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية وتبسيطها وتعزيز تطبيقها تحقيقاً لمكاسب في مجال حماية الصحة وتيسير التجارة. ولعلّ الأهم من ذلك أن القطاعين العام والخاص كليهما يدركان أهمية هذه الإصلاحات. ولذلك، فإن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة يتيح فرصة فريدة من نوعها لزيادة الدعم المقدم في مجال توفير الموارد وبناء القدرات تحسيناً لإدارة الإجراءات المتعلقة بسلامة الأغذية عبر الحدود.

مستقبل سلامة الأغذية

تحويل المعرفة إلى فعل من أجل الناس والاقتصادات والبيئة

أديس أبابا، 12-13 شباط/فبراير 2019

المؤتمر الدولي الأول بشأن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي

جنيف، 23-24 نيسان/أبريل 2019

المنتدى الدولي بشأن سلامة الأغذية والتجارة